المحاضرة الرابعة

المؤسسات الدستورية في ايران

انقسمت الحياة الدستورية في ايران الى حقبتين زمنيتين الاولى في عهد الشاه والثانية في عهد الخميني:-

-
- لم تالف ايران مؤسسات دستورية قبل حكم الشاه وحتى عام ١٣٢٤ مما اسفرت عن اوضاع غير مستقرة تمثلت
- حالة الفوضى
- سوء الاوضاع الداخلية
- تراكم الازمات الاقتصادية
- ارتفاع نسبة البطالة والفقر
- التدخل الاجنبي في السياسة الخارجية.

- بدات المطالب بالحريات العامة مع وصول الشاه مظفر الدين ١٣٢٤ الذي اقدم الى مجموعة من الانجازات منها:-

١. تاسيس (عدالت خانة) العدلية

٢. محاولة اصلاح الحياة الدستورية

٣. تحديد صلاحيات الحكومة المطلقة

٤. اقرار انتخابات برلمانية للسلطة التشريعية تحت اسم (مجلس شواري ملي)

٥. اصدار اول دستور باسم (نظام نامة اساسي)

- الدستور الايراني ١٣٢٤
- يعد اول دستور ايراني مكتوب وعد الاساس للدساتير التي خلفته وابرز ما نص عليه:
- الاسلام الدين الرسمي وتبني والمذهب الجعفري الاثنا عشري.
- اعطى دور كبير لرجال الدين.

- **الدستور ١٩٠٦**
- اعتمد نفس مقررات دستور ١٣٢٤ مع الاعتراف ببعض الديانات الاخرى مثل (الزرادشتية اليهودية المسيحية البهائية)
- الدستور ١٩٦٣
- اقر ببعض الاصلاحات منها
- الغاء النظام الاقطاعي
- تاميم الغابات
- تعديل قانون الانتخابات

- **ثانيا الحياة الدستورية في عهد الخميني**
- التحول المهم الذي شهدته ايران بعد سقوط حكم الشاه هو التحول من النظام الملكي الى النظام الجمهوري

- **دستور ١٩٧٩**
- اقر دستور ايران ١٩٧٩ بالاسلام الدين الرسمي مع التاكيد على المذهب الجعفري غير قابل للتبديل الى الابد وتميز هذا الدستور بي:
- منصب رئيس الجمهورية منصب رمزي
- عدم وجود منصب رئيس للوزراء
- ابرز المؤسسات الدستورية في دستور ١٩٧٩

١. **الولي الفقيه:**

- وهو المصدر الاعلى للسلطات الثلاث ويكون في قمة الهرم السياسي ويجمع بين السلطتين (الزمنية، والدينية) ويمتلك صلاحيات واسعة ابرزها:
  - القائد العام للقوات المسلحة
  - تعيين فقهاء مجلس الوصاية
  - تعيين رجال السلطة القضائية والقيادات العليا في الدولة
  - اعلان حالة الحرب والسلم
  - اقالة رئيس الجمهورية

-

١. **مجلس الشورى الاسلامي**

- وهي السلطة التشريعية في ايران تتولى مهمة تشريع القوانين ومراقبة تطبيقها واقرار الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة العليا للدولة، ويتم انتخاب اعضائها بانتخابات مباشرة .

- **الرقابة الدستورية في ايران تكون عبر وسيلتين:**
- رقابة دينية، تكون من خلال (مجلس المحافظة على الدستور)
- رقابة قانونية، تكون من خلال (رئيس المحكمة العليا).